

شرح كتاب الحقائق في التوحيد فضيلة الشيخ علي بن خضير الخضير حفظه الله

الشريط الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم

سلسة الدروس العلمية في التوحيد والعقيدة لفضيلة الشيخ علي بن خضير
الخضير - حفظه الله -

المجموعة الأولى في شرح كتاب الحقائق في التوحيد.
الشريط الثالث.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين , و الصلاة و السلام على نبينا محمّد , و على آله و
صحابه أجمعين .

إنّ الحمد لله , نحمده و نستعينه و نستغفره , و نعوذ بالله من شرور
أنفسنا , و من سيّئات أعمالنا , من يهديه الله فلا مضلّ له , من يضلل فلا
هادي له .

و أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له و أنّ محمّد عبده و رسوله .

و بعد ,

و هذا هو الدرس الثالث من شرح كتاب الحقائق في التوحيد , و قد انتهينا من
القسم الأوّل في الكتاب وهو ما يتعلّق بمعرفة حقيقة الإسلام و الشرك , و
ذكرنا الأبواب المتعلّقة بهذا الكتاب وهي عشرة أبواب في معرفة حقيقة
الإسلام و حقيقة الشرك , و أبواب تابعة لها .

و قبل أن ندخل في الأسئلة , هناك مُراجعات و استدراكات للشريط الثاني
منها :

قلنا في الأسئلة أو في الإجابة على بعض الأسئلة أنّ الخُنفاء يُشهد لهم
بالجنّة , وهذا فيه مُراجعة و استدراك , وهو أنّه من شَهِدَ له الرسول ﷺ منهم
بالجنّة , يُشهد له بذلك , البقية يُعاملون مُعاملة المُسلمين و المؤمنين , فإنّ

مذهب أهل السنة و الجماعة في المؤمنين أنه لا يُشهد للمُعِين منهم بجَنَّةٍ و
لا نارٍ إِلَّا ما اسْتُثْنِيَ، و المُسْتثنى على قِسْمَيْنِ :

ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ الشهادة له بالجَنَّةِ ، فهذا يُشهد له بالجَنَّةِ كالخلفاء
الراشدين ، و الحسن و الحسين سيِّدا شباب أهل الجَنَّةِ ، و بلال (سمعت دَفَّ
نعلَيْهِ في الجنة) ، و خديجة ، و غير ذلك .

و الصحيح عندي أنَّ جميع الصحابة رضي الله عنهم أجمعين يُشهد لهم بالجَنَّةِ ،
و هذا الكلام ذكرته في كتاب " الزَّناد " لمَّا شرحنا "لمعة الاعتقاد" أي كتاب "
الزناد في شرح لمعة الاعتقاد " ، ذكرنا الأدلة هناك مبسوطاً ، فُلناها على
وجه الاختصار.

والثاني: هل من استفاض له ثناء الأمة هل يُشهد له بالجنة ؟

هذا فيه خلاف ، والمُرَجَّح أنَّ من استفاض الثناء عليه - إِذَا أَثْنَى عليه من
يَعْرِف و هم : العلماء ، و أهل الخبرة ، والذين يُؤخذ بأقوالهم ، واستفاض
ذلك ، فيُشهد له لحديث لَمَّا مَرَّتْ الجَنَازَةُ وَشَهِدُوا لها خيراً ، قال : وَجَبَتْ ،
مثل عمر بن عبد العزيز فقد استفاض الثناء عليه ، و أمثال الحسن البصري ،
ومالك ، وأحمد ... إلى آخره. وهؤلاء استفاض الثناء عليهم من أهل الاعتبار ،
فيدخلون في هذا الباب . لكن أصل المسألة أنَّ أهل الفترات أَمَّا يُسَمَّوْنَ
مُسْلِمِينَ فَتَنَمَ من كان منهم على أصل الإسلام وَلَمْ يُشْرِكْ ، وَأَمَّا يُشْهَدَ لهم
بالجَنَّةِ فهذه المراجعة التي فَصَّلْنَا فيها .

المُراجعة الثانية وهي : إذا قلنا أن الكُفَّار يَعْرِفُونَ قُبْحَ الشُّرْكِ , و يَعْرِفُونَ أَنَّهُ باطل , فكيف الجمع بين قوله تعالى : { قَرِيبًا هَدَىٰ وَقَرِيبًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهم مُهْتَدُونَ (30) { سورة الاعراف .

فإنَّ بعض الكُفَّار يَظُنُّ أَنَّهُ مُهْتَدِي , و هذا يدلُّ أَنَّهُ لا يعرف قُبْحَ و بُطلان ما هو عليه , فهذا إشكال قد يدور في الأذهان .

فنقول المسألة باقية بحالها , لأنَّ معرفة قُبْحِ الشُّرْكِ فطري , لكن لما استمروا ما عليه الآباء و نشأوا عليه , ظنُّوا أَنَّهُ حق , فإنَّهم وُلِدُوا على الفطرة , و كلُّ مولود يُولَدُ على الفطرة ثُمَّ أبواه يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ. و كذلك المُجتمع يُهَوِّدُهُ أَوْ يُنَصِّرُهُ , و يظنُّ أَنَّهُ مُهْتَدِي , فلا الإشكال في المسألة .

و ندخل الآن في الاسئلة , طبعاً في الدرس الأوّل ذكرنا بعض الأسئلة , و لعدم كفاية الوقت لم نذكر بقية الأسئلة , و لذلك لعلَّ يكون هذا حلٌّ أن نسرد الأسئلة فقط دون إجابة, و يُسجِّلها الأخ , ثم في المُراجعة الكبرى أو المُراجعة العامة , نسأل عنها الإخوة. و لعلَّ الأخ المسؤول عن الاسئلة يحصر على الأسئلة و يكتبها بخط يديه , ويتطوَّع بكتابتها على جهاز الكمبيوتر و يُوزِّعها على الإخوة. حتى تبقى عندهم و يُراجعون على ضوءها فيما لو سُئِلوا , أو كوَّنّا مجموعات - في أربعة أو خمسة - يتذكرون فيما بينهم, و تكون عندهم هذه النسخة يسأل بعضهم بعضاً منها , فنسرد الاسئلة التابعة للدرس الأوّل :

السؤال 1 : ما هي حقيقة الشُّرك مع ذِكْرِ الدليل من الكتاب أو السنّة أو الإجماع ؟

السؤال 2 : ما هي الحجة في بُطلان وُقبح الشُّرك مع ذِكْرِ الدليل ؟

السؤال 3 : ما هو مذهب المُعتزلة في الأسماء والأحكام فيما قبل الحجة أو قبل الرسالة ؟

السؤال 4 : ما هو مذهب الأشاعرة في الأسماء والأحكام فيما قبل البعثة ؟

السؤال 5 : ما هو مذهب أهل السنة والجماعة في الأسماء والأحكام فيما قبل البعثة ؟

طبعاً هذه الاسئلة الثلاثة فيما يتعلّق بالأسماء و الأحكام المُراد بها فيما قبل الحجّة الرسالية (أي قبل بعثة النبي ﷺ) , يعني الثلاث الأسئلة كلّها تُقيّدونها فيما قبل الحجة.

السؤال 6 : هل المشركون قبل البعثة يَعرفون قُبْح الشرك وُبطلانه, وكيف عَرَفُوهُ مع ذِكْرِ الدليل ؟

طبعاً كل سؤال مع ذِكْرِ الدليل سواء من القرآن أو من السنّة أو الإجماع.

السؤال 7 : متى حَدَثَ الشُّرك في الألوهية في أمّة الإجابة سواء بشكل فردي أو بشكلٍ جماعي؟

و هذه الأسئلة تتعلّق بالدَّرْسَيْن : الدرس الأول و الدرس الثاني.

انتهى وقت الدرس.
طيب , نبدأ درس اليوم , فتفضل

بسم الله الرحمن الرحيم.
الحمد لله ربّ العالمين و صلّى الله و سلّم و بارك على نبيّنا محمّد و على آله
و صحبه أجمعين.

القسم الثاني

كتاب حقيقة أسماء الدين وأحكامه

8 - باب المقصود بأسماء الدين

المُرَاد بأسماء الدين مِثْلُ : مُسْلِمٍ وَمُشْرِكٍ وَمُؤْمِنٍ وَكَافِرٍ وَمُنَافِقٍ
وَفَاسِقٍ وَعَاصِيٍّ وَمُلْحِدٍ وَمُبْتَدِعٍ وَضَالٍّ وَمُخْطِئٍ وَمُجْتَهِدٍ وَمُقْلِدٍ وَجَاهِلٍ
وَيَهُودِيٍّ وَنَصْرَانِيٍّ وَمَجُوسِيٍّ وَطَاغِيٍّ وَمُفْسِدٍ وَكَاذِبٍ , وَأَمْثَالُ ذَلِكَ.
وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : (قَدْ فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ مَا قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَمَا بَعْدَهَا فِي
أَسْمَاءٍ وَأَحْكَامٍ , وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي أَسْمَاءٍ وَأَحْكَامٍ) (الفتاوى 20/37) و
(الفتاوى 12/468) .

هناك بعض الإخوة اقترحوا أن القارئ يذكر المرجع فيما يقرأه , فهذا اقتراح طيب , و لذلك يُعتمد, أنه يذكر المرجع في القراءة.

وقال أيضا : (إن اسمَ مسلمٍ ويهودي ونصراني ونَحْوَ ذلك من أسماء الدين هو حُكْمٌ يَتَعَلَّقُ بِنَفْسِهِ لاعتقاده وإرادته وقوله وعمله) , إلى أن قال : (كُلُّ حُكْمٍ عُلِقَ بِأَسْمَاءِ الدِّينِ مِنْ إِسْلَامٍ وَإِيمَانٍ وَكُفْرٍ وَرِدِّهِ وَتَهَوُّدٍ وَتَنْصُرٍ إِنَّمَا يَثْبُتُ لِمَنْ اتَّصَفَ بِالصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لذلك , وكون الرجل من المُشركين أو من أهل الكتاب هو من هذا الباب) الفتاوى 35/226 .

وقال أيضا : (اعلم أن مسائلَ التَّكْفِيرِ والتَّفْسِيقِ هي من مسائل الأسماء والأحكام التي يَتَعَلَّقُ بها الوعدُ والوعيدُ في الدار الآخرة , وَتَتَعَلَّقُ بها المَوَالاةُ والمُعَاداةُ والقَتْلُ والعِصْمَةُ وغير ذلك في الدنيا , وَذَكَرَ أَنَّ دُخُولَ الْجَنَّةِ والتَّحْرِيمَ لِلنَّارِ من الأحكام الكَلِّيَّةِ) . الفتاوى 12/468 .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو القسم الثاني أو الكتاب الثاني في كتاب الحقائق , واسم هذا الكتاب : حقيقة أسماء الدين وأحكامه , و الباب الأوّل إسمه حقيقة الإسلام و الشُّرك , وقد انتهينا من معرفة الحقيقتين في الإسلام و الشُّرك .

الآن نعرف حقيقة الأسماء والأحكام , لأنّ الكتاب هو كتاب الحقائق , وكل شيء له حقيقة .

قال : "الباب الثامن: باب المقصود بأسماء الدين".

نسمع كثيراً أسماء الدين , اسم ديني , هذا من الأسماء , فما هو المقصود بالأسماء ؟

وذكرَ عندكم هُنا مجموعة من الأسماء , كم عدد هذه المجموعة ؟ عُدُّوها ...

نعم , عشرون اسماً , وهي ليست على الحصر , و لذلك قلنا في آخر شيء من الكلام : "وأمثال ذلك" , فهذه كلّها تُسمَّى أسماء الدين : مُسلم اسم دين , مُشرك اسم دين , كافر , و مُنافق .. , كلّها أسماء دين .

هُناك أسماء دنيا هي ليست معنا مثْل : اسم تاجر , و هو إسم دُنْيوي , وَهُناك أسماء للجماد , وَهُناك أسماء للمُلْك : مَلِك , خليفة , سُلطان .

والأسماء بحسب الإضافة , لكن أسماء الدين مثْل : مُسلم , مُشرك , مُؤمن , كافر , مُنافق , فاسق , عاصي , مُلحد , مُبتدع , كلّ هذه أسماء دين , ضالّ إسم دين , مُخطئ من أسماء الدِّين و يُسمَّى بذلك , مُجتهد , كلّها أسماء دين بِغَضِّ النَّظَر عن كونها مَدْح أو قَدْح , لِأَنَّا جَمَعْنَا ما كان من باب المدح و ما كان من باب القدح , مُقلد , جاهل هذا إسم , يهودي , نصراني , هذه أسماء دين , و مجوسي , و طاغي من أسماء الدِّين , و مُفسد , و كاذب , ثم قال : " و أمثال ذلك " , يعني أنّ هُناك أسماء أخرى .

إِذَا إِذَا سُئِلْتُ, وَ قُلْتُ لَكُمْ: هَاتِ أَمْثَلَهُ بِأَسْمَاءِ الدِّينِ ؟ فَتَخْتَارُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
أَوْ مَا يُمَاطِلُهَا, وَ تَقُولُ : أَسْمَاءُ الدِّينِ مِثْلُ كَذَا وَ كَذَا ...

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : - وَ هَذَا النَّصُّ سَبَقَ أَنْ كَرَّرْنَاهُ لِأَهْمِيَّتِهِ - , قَالَ : (قَدْ فَرَّقَ
اللَّهُ بَيْنَ مَا قَبْلَ الرِّسَالَةِ وَمَا بَعْدَهَا فِي أَسْمَاءِ وَأَحْكَامِ , وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا فِي
أَسْمَاءِ وَأَحْكَامِ) .

قَبْلَ الرِّسَالَةِ هُنَاكَ أَسْمَاءُ وَأَحْكَامُ , وَبَعْدَ الرِّسَالَةِ هُنَاكَ أَسْمَاءُ وَأَحْكَامُ , وَ
عَطَفَ الْأَحْكَامَ عَلَى الْأَسْمَاءِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ غَيْرُ الْأَحْكَامِ , لِأَنَّ الْعَطْفَ
يَقْتَضِي الْمُغَايِرَةَ , فَلَا تَخْلُطُ , يَقُولُ لَكَ شَخْصٌ : مَا هِيَ أَحْكَامُ الدِّينِ ؟ فَتَقُولُ
: مُسْلِمٌ , وَ كَافِرٌ .. , نَقُولُ : لَا , هَذِهِ أَسْمَاءُ الدِّينِ , إِنَّمَا أَحْكَامُ الدِّينِ سَوْفَ
يَأْتِي .

وَقَالَ أَيْضًا : (إِنَّ إِسْمَ مُسْلِمٍ ...) : فَهَذَا الْكَلَامُ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ , فَجَعَلَ "مُسْلِمًا"
مِنَ الْأَسْمَاءِ ,

(وَيَهُودِي) : يَعْنِي إِسْمَ يَهُودِي , فَجَعَلَ "يَهُودِي" إِسْمًا , طَبَعًا هَذِهِ أَسْمَاءُ
دِينٍ لَكِنَّهَا أَسْمَاءُ دِينٍ ضَلَالٍ .

(وَنَصْرَانِي وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الدِّينِ) : (وَ نَحْوُ ذَلِكَ مِنْ ..) , "مِنْ" :
تَبْعِيضِيَّةٌ , "مِنْ أَسْمَاءِ الدِّينِ" فَدَلَّ عَلَى أَنَّ إِسْمَ مُسْلِمٍ وَ يَهُودِيٍّ وَ نَصْرَانِيٍّ
مِنْ أَسْمَاءِ الدِّينِ , هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ , أَرَدْنَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ
تَيْمِيَّةٍ هَذَا السَّطْرَ .

ثُمَّ قَالَ بَعْدَهَا : (كُلُّ حُكْمٍ عُلِّقَ بِأَسْمَاءِ الدِّينِ مِنْ ...) : "مِنْ" بَيَانِيَّةٌ .

ثُمَّ بَدَأَ يُبَيِّنُ : (كُلُّ حُكْمٍ ...) هذا كلام ابن تيمية أيضا في نفس السياق .
(كُلُّ حُكْمٍ عُلِّقَ بِأَسْمَاءِ الدِّينِ مِنْ إِسْلَامٍ وَإِيمَانٍ وَكُفْرٍ وَرِدَّةٍ) : الرَّدَّةُ مِنْ
أَسْمَاءِ الدِّينِ , لِأَنَّا مَا ذَكَرْنَاهَا فِي الْأَصْلِ , وَلِأَنَّا قُلْنَا : (وَنَحْوُ ذَلِكَ) .
(... وَتَهَوُّدٍ وَتَنْصُرٍ إِنَّمَا يَثْبُتُ ..) : فاعل "يثبت" ما هو ؟

هو الإِسْمُ , يعني يثبت الإِسْمُ بِالصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ . إِذَا وُجِدَتْ الصِّفَةُ لِحَقِّ
الإِسْمِ , هَذَا كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ .

قَالَ : يَثْبُتُ الإِسْمُ (... لِمَنْ اتَّصَفَ بِالصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ ...) : إِذَا اتَّصَفَ
بِالْيَهُودِيَّةِ أُعْطِيَ إِسْمَ يَهُودِيٍّ ,

وَإِذَا اتَّصَفَ بِالشِّرْكِ وَقَامَتْ فِيهِ حَقِيقَةُ الشِّرْكِ , يُعْطَى مَاذَا ؟ يُعْطَى إِسْمُ
الشِّرْكِ ,

وَإِذَا اتَّصَفَ بِحَقِيقَةِ الْإِسْلَامِ , وَفَعَلَ الْإِسْلَامَ , وَ قَامَتْ فِيهِ حَقِيقَةُ الْإِسْلَامِ ,
يُعْطَى اسْمُ مُسْلِمٍ .

وَإِذَا اتَّصَفَ بِالنِّفَاقِ , وَ قَامَتْ فِيهِ حَقِيقَةُ النِّفَاقِ , يُعْطَى إِسْمُ مُنَافِقٍ , وَ
هَكَذَا .

إِذَا كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَاضِحٌ , وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْفَتَاوَى .

وَ قَالَ : (... يَثْبُتُ لِمَنْ اتَّصَفَ بِالصِّفَاتِ الْمُوجِبَةِ لِذَلِكَ , وَكَوْنُ الرَّجُلِ مِنَ
الْمُشْرِكِينَ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ هُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ) .

" وكون الرجل من المُشركين " : لماذا أصبح من المشركين ؟

لأنَّه تَلَبَّسَ وَاتَّصَفَ بِاسْمِ الشُّرْكِ فَأَعْطِيَ إِسْمَ الشُّرْكِ , وهذا صريح في كلام ابن تيمية , على أنَّه يَرَى أَنَّ إِسْمَ الشُّرْكِ يَلْحَقُ مِنْ اتَّصَفَ بِالشُّرْكِ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا.

وهذه من المواضع التي تذكرونها لو قيلَ لكم أَنَّ ابن تيمية يَعْذُرُ بِالْجَهْلِ فِي الشُّرْكِ الْأَكْبَرِ , وَذَكَرَ لَكُمْ نُصُوصَ فِي بَابِ الْبِدْعِ , لِأَنَّنا أَكْثَرَ نُصُوصَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ فِي بَابِ الْبِدْعِ , فَتَذَكَّرْ لَهُمْ هَذَا النَّصُّ . فَتَقُولُ أَنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ يَرَى أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَلْحَقُ مِنْ اتَّصَفَ بِهَا , وَخُصُوصًا أَنَّهُ نَصَّ عَلَى مَسْأَلَةِ شُرْكِ , قَالَ : " وَكُونَ الرَّجُلَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ هَذَا الْبَابِ " .

و قال أيضا (أي ابن تيمية) : (اعلم أن مسائل التكفير والتفسيق هي من مسائل الأسماء والأحكام التي يتعلّق بها الوعد والوعيد ..)

(اعلم أن مسائل التكفير) : التكفير , الإسم منه كافر , والأحكام يُجرى عليه الوعيد.

و قال : (وتتعلق بها الموالاة والمعاداة والقتل والعصمة, إلى آخره) .

هذا ما يَتَعَلَّقُ بِالْبَابِ الثَّامِنِ مِنْ مَجْمُوعِ الْكِتَابِ , وَهُوَ الْبَابُ الْأَوَّلُ لِحَقِيقَةِ أَسْمَاءِ الدِّينِ .

ننتقل إلى الباب التاسع وهو الباب الثاني في كتاب حقيقة أسماء الدّين و أحكامه.

9 - باب المقصود بأحكام الدين

قال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [الحجرات 10].

وقال تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [التوبة 71] .

وقال تعالى : (وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [الأنفال 73] ,
وأمثال ذلك .

ويُقصد بالأحكام : مثل المُنَاكحة والمُوارثة والمَحَبَّة والمُوالاة والتُّصرة والمُعَاداة والبراءة وإقرار ولايته والصَّلَاة خلقه وعليه , وتضليل من كَفَرَهُ ومُساكنته والدعاء له أو عليه وسَبِّهِ ولَعْنِهِ والجِزْيَةِ والصَّغَارِ والقَتْل والقِتَال والتَّعْذِيب والنَّار والعُقوبة وِجْلُ نِسَائِهِمْ أو عدمه وِجْلُ ذَبَائِحِهِمْ أو عدمه والدَّفْن في أيِّ المقابر , وأمثال ذلك .

وقال ابن تيمية : (إِنَّ الإِسْم الواحد يُنْفَى وَيُثَبِّتُ بِحَسَبِ الأحكام الْمُتَعَلِّقَةِ به , فلا يَجِب إِذَا ثَبَّتَ أو نُفِيَ فِي حُكْمٍ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي سَائِرِ الأحكام , وهذا في كلام العرب وسائر الأمم) .

الفتاوى 418-7/419 ،

**وقال أيضا : (الإيمان والكُفر هُما من الأحكام التي تَثُبُّ بالرسالة،
وبالأدلة الشرعية يُمَيِّزُ بين المؤمن والكافر لا بمُجرّد الدّلالة العقلية)
الفتاوى 3/328 ، وراجع الفصل 3/192 .**

الشرح:

بسم الله الرحمن الرحيم .

**هذا هو باب في الأحكام ، انتهينا من معرفة أسماء الدين ، هنا نقول ما هي
أحكام الدين ؟**

**ذكرنا أمثلة كثيرة ، وهي كثيرة ، نتساعد في عدّها ، فمن عدّها و ضَبَطَها ؟
تقريباً سبعة و عشرون أو تسع وعشرون حُكماً ، على كُلِّ حال هذه كُلُّها
أحكام مِنْ : المُنَاكِحَة ، المُنَاكِحَة حُكْم ، المُوَارِثَة حُكْم ، هل تَرِثُهُ أو لا يَرِثُهُ ؟
هل تُنْكَح أو لا تُنْكَح ؟، هل المرأة تُنْكَح ؟ هذا حُكْم .**

**"المُشْرِكَة" هذا اسم ، هل تُنْكَح ؟ هذا حُكْم ، والمَحَبَّة من الأحكام ، والمُوالاة
من الأحكام ، والتُّصْرَة من الأحكام ، والمُعَادَاة و البراءة وإِقْرَار و لَآيَتِهِ هذا
حكم ، والصَّلَاة خلفه هذا حكم ،**

لأنه قد يُعطى إسم وقد تتخلف الأحكام , لا يوجد هناك ترابط , لأنه قد تُعطى أسماء وتتخلف أحكام كما سيأتينا في الباب التالي , وقد تتنوع الأحكام والاسم واحد , وقد تتنوع الأسماء بتنوع الأحكام , لكن ليس هناك ترابط وثيق بينهما بحيث أنه إذا قلنا الحُكم , قلنا الاسم , وإذا لم نقل إسم , لم نقل حُكم ! لا . هذه قاعدة يجب أن تفهمونها , وسوف نوضحها إن شاء الله في الباب التالي مباشرة .

والصلاة خلفه هذا حكم , و الصلاة عليه هذا حكم , وتضليل من كفره , هل يُضلل أو لا ؟ إذا كفر المسلم , والمُساكنة من الأحكام , والدعاء له هذا حكم , و الدعاء عليه هذه من الأحكام , وسبّه ولعنه , و السبّ هو التقييح و شتم و بيان الصفات القبيحة التي فيه , واللعن هو ذكر لفظ اللعن بالذات ,

والجزية هذه حكم و قد يُسمّى يهودي ويتعذر أخذ الجزية منه مثلاً , وقد يُسمّى يهودي ويكون فقيراً فلا تؤخذ منه الجزية , الجزية حكم , و اليهودي من أهل الذمة إذا كان فقيراً سقطت عنه الجزية .

فإذا تخلف , قد يثبت الاسم ويتخلف الحكم لعجز أو لوجود مانع أو لوجود وصف .

و الصغار هذا حكم , والقتل والقتال هذا حكم , هذه من أشهر الأحكام , , و أمّا القتل و القتال فهذه من أشهر الأحكام , و عادة هي أهمّ الأحكام , وهي دائماً التي تُنكر , والتعذيب في النار , هذه الثلاثة هي أشهر الأحكام , وهي

الأولى الدخول في عُموم لفظ الحكم وهي القتل و القتال و التعذيب في الدنيا و الآخرة , والعُقوبة ,

وَجِلُّ نِسَائِهِمْ : هل تحلُّ نساءهم أم لا ؟ هذا حكم ,

و ذبائِحهم : الذبائح هل هي حلال على الرجل أم لا ؟ هذا حكم و ليس إسم .

الدفن : يُدفن في مقابر المسلمين أو في مقابر الكُفَّار ؟ هذا حكم , و هكذا , وأمثال ذلك .

إذاً هذه أحكام وتسمى أحكام الدين .

نرجع إلى الآيات : طبعاً في باب أسماء الدين , هناك آية لو أُضيفتُ لكان حَسَناً وهو قوله تعالى : (... هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ... الآية) سورة الحج. هذه فيها إسم , و الآية تدلُّ على الأسماء, نرجع إلى هذا الباب.

قال تعالى : (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ) [الحجرات 10] .
هذه الآية وُضعتُ في أيِّ باب ؟ **الجواب : باب الأحكام .**
فأين الحكم هنا؟ **الجواب : الأخوة .**
وأيْن الاسم؟ **الجواب : المؤمن .**

وقال تعالى : (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [التوبة 71] .

أين الحكم في الآية ؟ **الجواب :** **الْوَلَايَة " أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ " .**

وأين الاسم ؟ الجواب : **"وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ".**

وقال تعالى : **(وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) [الأنفال 73]**.

" وَالَّذِينَ كَفَرُوا " إسم , "أَوْلِيَاءُ" أو الولاية حكم.

و أمثال ذلك..

ثم ذكرنا كلام ابن تيمية رحمه الله ويأتي في الباب الذي بعده تكراره .
وقال أيضا : **(الإيمان والكفر هما من الأحكام التي تثبت بالرسالة)** .
الإيمان والكفر هذه من الأحكام التي تثبت بالرسالة , ويُقصد بالكفر أمثال
كُفْر الجحود و كُفْر التكذيب هذه مرتبطة بالرسالة , و كُفْر الإباء هذه مرتبطة
بالرسالة .

لأنَّه لا يُمكن أن يَكُونَ مُكْذَبٌ إِلَّا وقد جاءه شيء فكَذَّبَهُ , إذاً جاءت الرِّسالة
فكَذَّبَهَا , والتَّكْذِيب رِدَّةٌ فِعْلٌ لشيءٍ قبله وهي الرسالة . و الجحود نفس
الشيء.

أما اسم الشرك هذا يثبت قبل الرسالة كما يأتينا إن شاء الله , والكفر الذي
بمعنى الشُّرْك مثل الشُّرْك يَثْبُت قبل الرسالة , أما كفر التعذيب هذا يكون
بعد الرسالة , الكُفْر المُعَذَّب عليه .

**ننتقل إلى الباب الثالث في كتاب حقيقة أسماء الدين , وهو الباب العاشر
من مُجمل أو مجموع الكتاب.
تفضل**

10 - باب اختلاف أحكام الأسماء ومدلولها حسب المواضع

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [الأنفال 20].

مع قوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) [البقرة 82].

وقال تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء 3].

مع قوله : (حَتَّىٰ تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) [البقرة 230].

وقصة سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه مع عَبْدِ بْنِ زَمْعَةَ رضي الله عنه في الصحيحين, قال لهما الرسول صلى الله عليه وسلم : (هو لك يا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة)

قال ابن تيمية : (فَتَبَيَّنَ أَنَّ الاسْمَ الْوَاحِدَ يُنْفَى فِي حُكْمٍ وَيُثَبَّت فِي حُكْمٍ فَهُوَ أَخٌ فِي الْمِيرَاثِ وَلَيْسَ أَخٌ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ).

الفتاوى [7/421]

وقال أيضا : (إن الاسم الواحد يُنفي ويُثبت بحسب الأحكام المُتعلّقة به , فلا يجب إذا ثبت أو نُفي في حُكم أن يكون كذلك في سائر الأحكام وهذا في كلام العرب وسائر الأمم. الفتاوى [7/419].

قوله هذا في "كلام العرب وسائر الأمم" يدلّ على أنّه إجماع في اللغة العربية و معروف عند العرب كلّهم, و لذلك وضعت هذه الكلمات بالخط الأسود الغليظ لأنّها هي الشّاهد. فالشّاهد هو الإجماع. أكمل ...

وقال عبد اللطيف في المنهاج ص316 :

(فيمن يظن ويعتقد أن كلام أهل العلم وتقييدهم بقيام الحجة وبلوغ الدعوة ينفي اسم الكفر والشرك والفجور ونحو ذلك من الأفعال والأقوال التي سَمّاها الشارع بتلك الأسماء) ,

وقال : (إنَّ عدم قيام الحجة لا يُغيّر الأسماء الشرعية بل يُسمّى ما سَمّاهُ الشارع كُفْراً أو شِرْكَاً أو فِسْقاً بِاسْمِهِ الشَّرْعِيِّ ولا يَنْفِيهِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُعَاقَبْ فَاعْلَهَا إِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ , وَفَرَقُ بَيْن كَوْنِ الذَّنْبِ كُفْراً وَبَيْن تَكْفِيرِ فَاعِلِهِ) .

الشرح:

بسم الله الرحمن الرحيم.

هذا الباب بعنوان : " باب اختلاف أحكام الأسماء ومدلولها حسب المواضع " ,
أحكام الأسماء التي سبق أن ذكرناها تختلف بحسب المدلول وبحسب
المواضع.

وقصَدْنَا من هذا الباب , يعني أن هذا الباب فيه مسائل :

المسألة الأولى : في الآيتين الأولى والثانية , قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ) [الأنفال 20] , مع قوله : (وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا
الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ) [البقرة 82].

أين الاسم في الآيتين ؟ هو " آمَنُوا " .

والحكم في الآية الأولى : هو " أَطِيعُوا " ,

و الحكم في الآية الثانية هو : " الدخول الجنة " .

فالاسم في الآيتين واحد أم هو مُختلف ؟ والحكم في الآيتين واحد أم هو
مُختلف ؟

لنبداً بالأحكام لأن هذا الذي عليه عنوان الباب , لأنه لو بدأنا بالأسماء ما اتَّضح
عندنا هذا الباب. لكن لنبدأ بالأحكام .

فالأحكام , هل هي مُختلفة أم هي مُتَّفقة ؟ من عنده جواب من الإخوة الذين
لم يُشاركوا ؟

هل الأحكام مُختلفة أم هي مُتَّفقة ؟

الجواب : الأحكام مُختلفة .

الحكم في الآية الأولى هو : "أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ" , وجوب الطَّاعة , و الأمر بالطَّاعة يُعتبر حكم.

و الحكم في الآية الثانية : " أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ " أي دخول الجنَّة. هذا الذي قَصَدْنَاهُ , قَصَدْنَا "دخول الجنَّة".

هُنَا لَمَّا اختلف الحُكْم , فالاسم مُختلف عندنا , لِأَنَّ "الذين آمنوا" في الآية الأولى ليسوا هم "الذين آمنوا" في الآية الثانية , فاختلف الاسم باختلاف الحكم .

من هُمْ "الذين آمنوا" في الآية الأولى ؟

طبعاً الاختلاف هُنا ليس اختلاف تضاد ولا اختلاف تَنَوُّع , و إنما هو اختلاف تَوْسُّع.

من هُمْ "الذين آمنوا" في الآية الأولى ؟ , ومن هم "الذين آمنوا" في الآية الثانية ؟

جواب أحد الطلاب : الذين معهم أصل الإيمان.

الشيخ : من هُمْ الذين معهم أصل الإيمان ؟

جواب الشيخ : المسلمين !!!

"الذين آمنوا" في الآية الأولى , كم طبقات المسلمين ؟ , يشمل السابقين , ويشمل المقتصد , ويشمل الظالم لنفسه , ويشمل المنافق .

يشمل السابق وهو أعلى الطبقات منهم و أعلى درجات الإيمان , ويشمل المقتصد وهم أصحاب اليمين , ويشمل الظالم لنفسه وهو العاصي الذي معه أصل الإسلام .

وهل يشمل المنافق ؟

الجواب : نعم , يشمل المنافق , لأن المنافق مأمور بالأحكام , فالمنافق يدخل في مُسَمَّى "يا أيها الذين آمنوا" إِذَا كَانَ أَمْرًا , "يا أيها الذين آمنوا أقيموا الصلاة" يدخل فيها المنافق .

فإِذَا أَصْبَحَ الْاسْمُ هُنَا عِنْدَنَا وَاسِعَ

هل "الذين آمنوا" في الآية الثانية هي نفس "الذين آمنوا" في الآية الأولى ؟

الجواب : لا .

من خَرَجَ ؟ و كيف عرفت من خَرَجَ ؟

الجواب : خرج المنافق ,

لماذا أخرجت المنافق ؟

الجواب : لأنَّ المنافق ليس من أصحاب الجنة, إِذَا أُخْرِجَتْ اسْمُ لاختلاف الْحُكْمِ .

و أخرج الظالم لنفسه , لأن الظالم لنفسه قد يكون في الجنة وقد لا يكون من أهلها , هو من أصحاب الجنة باعتبار الخلود , صح , لأنه يخلد فيها , لكنّها أولاً هُنا الفاسق لا يدخل هنا لأنها أصلاً آية مَدْح و ثناء , والفاسق من أهل الوعيد الذي هو تحت المشيئة .

إذا كَمْ صِنْف يَدْخُل هُنا في الآية الثانية ؟ يدخل السابق والمقتصد , السابق والمقتصد لأنهم هم أصحاب الجنة .

إذا الآن نرجع إلى عنوان الباب " باب اختلاف أحكام الأسماء ومدلولها حسب المواضع " ,

فهنا اختلفت الأحكام فاختلفت الأسماء , لكنّه ليس اختلاف تضاد وليس اختلاف تَنَوُّع , و إنما هو اختلاف تَوْسُّع , فـ **"الذين آمنوا"** في الآية الأولى أوسع من **"الذين آمنوا"** في الآية الثانية .

نأتي إلى الآية الثانية

فكلّ هذا الباب فهو باب تطبيقي حتى يَتَعَوَّد الإنسان على عَدَم الربط بين الأسماء والأحكام دائماً وفي كل الأحوال , هذه القاعدة التي يُحاول أن يفهمها من يقرأ هذا الكتاب , أو من نشرح له هذا الكتاب , وهو أنّه لا يربط بين الأسماء والأحكام , فإذا تَخَلَّفَتِ الأحكام تَخَلَّفَتِ الأسماء كلها ! هذا غلط , فَقَدْ يَثْبُتُ الاسم و يَتَخَلَّفُ الحُكْم .

ولذلك بعض الناس مثلاً يقول لا تُسمِّي هذا مُرْتَدًّا , لَأَنَّكَ إِذَا سَمَّيْتَهُ مُرْتَدًّا سوف تُطَلِّقُ زوجته, سوف لا يَرِثُ ولا يُورَثُ وهذه أحكام , فيستعظم هذه الأحكام , ومن أجل استعظام هذه الأحكام يَنْفِي الاسم .

وبعضهم أحياناً يجعل عجزه عن الأحكام سبب في نفي الأسماء .

فيقول مثلاً هذا رجل ناقض للعهد , والناقض للعهد يُقتل , فيظن أحياناً أنه إِذَا سُمِّيَ نَاقِضاً للعهد لابد أن يُقتل , فيجعل الحكم مرتبط بالاسم .

أو يقول مدام أننا لا نستطيع أن نقتله , فكيف نسميه ناقض للعهد ؟ , إِذَا نَفِي عنه إسم ناقض للعهد, هذا خطأ.

نقول: هو ناقض للعهد , و يُعطى إسم النُّقْض , و الأحكام قد تتخلف.

إِذَا لَأَنَّ مَثَلًا الْحَاكِمُ فِي نَاقِضِي الْعَهْدِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَتْلِ أَوِ الْأَسْرِ أَوِ الْمَنْ , ثم أيضاً الأحكام قد يَغْتَرِيهَا نوع من المصلحة والمفسدة , وقد يَغْتَرِيهَا أحياناً نوع من العجز والقدرة .

فلا يعني ذلك إِذَا قُلْنَا مَا هُوَ حُكْمُهُ ؟ هذا حُكْمُهُ مُنَافِق , إِذَا يَجِبُ قَتْلُهُ , أَوْ لَابَدٍ مِنْ قَتْلِهِ , وَإِلَّا كَيْفَ تُسَمِّيهِ مُنَافِق !؟ و هذا يوجد.

فإِذَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تُدْرِكَ أَنَّ الْأَسْمَاءَ وَالْأَحْكَامَ أحياناً تختلف , وأحياناً تجتمع , وأحياناً تَتَوَسَّع , وأحياناً تَتَضَايِق , وأحياناً تتضاد .

فلا تجعل هذا قاعدة , أو تقول : ما دام لا نستطيع على الأحكام نفي الإسم , أو إِذَا سَمَّيْنَا أَسْمَاءً لَابَدٍ مِنَ الْأَحْكَامِ.

وهنا لا بد من مثال تطبيقي حتى يتَعَوَّد طالب العلم والقارئ والسماع ,
وتكون عنده مَلَكَة في إدراك هذا الترابط والاختلاف بين الأسماء والأحكام
واجتماعهما وافتراقهما , والقُدرة عليها وعدم القدرة .

هنا مثال وهي قصّة سعد ابن أبي وقّاص رضي الله عنه , أو قبلها الآية.
الآية الأولى : وقال تعالى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء 3].
الآية الثانية : (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) [البقرة 230].

اللفظ المُتَكَرِّر في الآيتين ما هو ؟

هذا سؤال بسيط , نطرحه على الإخوة الذين لا يرفعون أصواتهم.

الجواب : هو النِّكَاح , فلفظة النِّكَاح تَكَرَّرَتْ في الآيتين .

النِّكَاح , هل هو إسم أم هو لفظ ؟

الجواب : هو حُكْم.

لازم تتعوّدوا إذا قلنا لكم : كَذَا أو كَذَا ؟ فليس لازم أن يكون الجواب في
هَذَيْنِ الخيارَيْنِ , فقد يكون الجواب في شيء آخر.

" فَانكِحُوا " : يُعتبر حكم , فهل المعنى في الحكم هذا , واحد أم مُختلف ؟

الجواب : مُختلف .

الآية الأولى : (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ) [النساء 3]

ففي الآية الأول : **اعقدوا** , النكاح الأول : **هو العقد** .

الآية الثانية : (حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) [البقرة 230].

وفي الآية الثانية : يُقصد به الوقت , فالمُطلقة ثلاثا إِذَا طَلَّقَهَا زوجها , حَتَّى تَحِلَّ لهذا الزوج لا بد أن تَنْكِحَ زوجاً آخر , ليس بالعقد فقط , بل و كذلك حَتَّى يدخل عليها ويقع .

فالحكم هنا اختلف باختلاف الأسماء , فالأول للنساء والثاني للزوج الذي طَلَّقَ ثلاثا , لأنَّ الآية الأولى لفظ "النساء" يعني المرأة التي هي ليست مُطلَّقة ثلاثا , وفي الآية الثانية : المُراد بها المُطلَّقة ثلاثا .

فإذا حُكِّمَ النكاح اختلف اختلاف تنوع , باختلاف الاسم .

المثال الآخر : وهو مثال سعد بن أبي وقَّاص رضي الله عنه , وهو صريح جداً و واضح و سهل , يُساعد على الفهم السريع في هذه المسألة.

قصة سعد بن أبي وقاص مع عبد بن زمعة :

اختلف سعد بن أبي وقاص مع عبد بن زمعة في طفل أو في صبي , سعد بن أبي وقاص يقول : هو لأخي , وعبد بن زمعة يقول : هو أخي , فاختلفوا فيه , وسودة بنت زمعة هي أخت عبد بن زمعة.

و هذا الولد , قضى النبي صلى الله عليه وسلم لسودة بنت زمعة

الشاهد أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر هذا الصبي بالنسبة لسودة بنت زمعة أخ في موضع وفي موضع آخر لم يعتبره أخ. لأن أخ سعد بن أبي وقاص وطيئ وليدة وهي أمة لزمعة , فالأمة لزمعة أتت بهذا الصبي , فالرسول صلى الله عليه وسلم حَكَمَ للفِراش , لأنَّ هذا الصبي وُلِدَ لأمة زمعة , وهو مولود على فراشه فهو ابنه , ولم يُعْطِهِ أخ سعد بن أبي وقاص , لكن كان الشَّبه بينهما , كان هذا الصَّبي يشبه أخ سعد بن أبي وقاص. واضح !!!

فالنبي صلى الله عليه وسلم قال لسودة : - هذا الطفل أو هذا الصبي , - هو صحيح أنَّه ابن الأمة التي كانت لزمعة - , فقال لها : (احتجبي منه ياسودة) , وقال : (هو لك يا عبد بن زمعة) .

(هو لك) : يعني أنَّه أخ , فأصبح أخو سودة بنت زمعة , ومع ذلك قال لها : احتجبي عنه يا سودة .

"أخ" : هذا اسم , "الاحتجاب" : هذا حكم .

قال ابن تيمية : (انظر إلى كلام ابن تيمية) : (فهو أخ في الميراث وليس أخ في المَحْرَمِيَّة) .

هو "أخ" : هذا إسم , لكن اختلفت الأحكام لوجود الشَّبه , لأنَّه كان يشبه أخ سعد بن أبي وقاص , فجَعَلَ الشَّبه قرينة , فجعلها تحتجب عنه , بينما في الميراث جَعَلَهُ أخ .

الشاهد من هذا كلُّه : (هو أخ في الميراث وليس أخ في المَحْرَمِيَّة) , فأعطاه إسمًا وتَوَعَّ في الأحكام .

إِذَا الْإِسْمُ الْوَاحِدُ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ... , فَقَدْ يَكُونُ إِسْمًا وَأَحْكَامُهُ تَخْتَلِفُ ,
فَلَا يَقُولُ قَائِلٌ : (خَلَاَص) مَا دَامَ أَنَّهُ هُوَ أَخٌ , إِذَا نُعْطِيَهِ كُلُّ الْأَحْكَامِ , فَهُوَ أَخٌ
فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَ الْمِيرَاثِ وَ الْخُلُوةِ وَ السَّفَرِ وَ كَذَا وَ كَذَا ! , إِذَا قُلْتُمْ : لَا يَصِحُّ
هَذَا الْكَلَامُ , قُلْتُمْ : الْأَحْكَامُ تَتَّبِعُ الْأَسْمَاءَ , أَنْتَ الْآنَ قَدْ سَمَّيْتَهُ أَخٌ , فَمَعْنَاهُ
أَنَّكَ لَا زَمَ أَنْ تُجْرِيَ كُلَّ الْأَحْكَامِ .

فهذا لا يلزم , و هذا الباب أو هذا المعنى الذي قصدناه , لأنَّه أحياناً قد ثبت
بعض الأحكام دون بعض , و الاسم واحد , ولذلك قال ابن تيمية : (فَتَبَيَّنَ أَنَّ
الاسم الواحد يُنْفَى فِي حُكْمٍ وَيُثَبَّتُ فِي حُكْمٍ , فَهُوَ أَخٌ فِي الْمِيرَاثِ وَلَيْسَ أَخٌ
فِي الْمَحْرَمِيَّةِ) الفتاوى 7/421.

ثم الكلام الثاني لابن تيمية يدل على أَنَّ هذه من لغة العرب , و من طبيعة
لغة العرب : أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَثْبُتُ وَ قَدْ تَخْتَلَفُ الْأَحْكَامُ , وَ إِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَحْكَامُ ,
تَتَنَوَّعُ الْأَسْمَاءُ , تَزِيدُ وَ تَنْقُصُ , وَ هَذِهِ طَبِيعَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

وقال ابن تيمية : (إِنَّ الْإِسْمَ الْوَاحِدَ يُنْفَى وَيُثَبَّتُ بِحَسَبِ الْأَحْكَامِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ ,
فَلَا يَجِبُ إِذَا ثَبَّتَ أَوْ نُفِيَ فِي حُكْمٍ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ , وَ هَذَا
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَ سَائِرِ الْأُمَمِ) الفتاوى 7/419.
حَتَّى هَذَا فَهُوَ مَعْرُوفٌ فِي سَائِرِ الْأُمَمِ .

ثم أخيراً , نأتي إلى كلام الشيخ عبد اللطيف , وهو كلام مُهِمٌّ جِدًّا (أكتبوا
عليه جِظًا أَيْضًا) , كلام الشيخ عبد اللطيف في المنهاج , وَ إِذَا قُلْنَا الْمَنْهَاجُ ,
نَقْصِدُ بِذَلِكَ "مَنْهَاجَ التَّأْسِيسِ وَ التَّقْدِيسِ فِي كَشْفِ شُبُهَاتِ دَاوُدَ بْنِ جَرَجِيسٍ"
 , وَ مُرَادُنَا بِعَبْدِ اللَّطِيفِ هُوَ عَبْدُ اللَّطِيفِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَنِ آلِ الشَّيْخِ ,
وَهُوَ ابْنُ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَهَّابِ .

وقال عبد اللطيف في المنهاج : كلام عبد اللطيف مهم جدا وهو في المنهاج وإذا قلنا المنهاج نقصد منهاج التأسيس و التقديس في الرد على داود ابن جرجيس, وعبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب.

وقال الشيخ عبد اللطيف في المنهاج ص316 : (فيمن يظن ويعتقد أن كلام أهل العلم وتقييدهم بقيام الحجة وبلوغ الدعوة ينفي اسم الكفر والشرك والفجور ...).

وهذا غَلَط , بعض النَّاس يجعل قيام الحجة هي الفاصل , هي الفاصل عنده - قيام الحجة - , فَإِذَا لم تَقُمْ الحُجَّة لم يُعْطَ لا اسم ولا حُكْم , هذا الرجل لم تَقُمْ عليه الحجة إِذَا لا يُجْرَى عليه اسم الشرك , لا يُجْرَى عليه اسم الضلال , لا يُجْرَى عليه اسم الطغيان وهكذا , وهذا خطأ و غَلَط.

وقال عبد اللطيف : (فيمن يظن ويعتقد أن كلام أهل العلم وتقييدهم بقيام الحجة وبلوغ الدعوة ينفي اسم الكفر والشرك والفجور ونحو ذلك من الأفعال والأقوال التي سماها الشارع بتلك الأسماء). وقال : (إن عدم قيام الحجة لا يُغَيِّرُ الأسماء الشرعية , بل يُسَمِّي ما سَمَّاه الشارع كُفْرًا أو شِرْكَاً أو فِسْقاً باسمه الشرعي ولا ينفيه عنه وإن لم يُعاقب فاعلها ...).

"وإن لم يُعاقب فاعلها" : العُقوبة حقوق مُتعلِّقة باسم الحجة , وهذا صحيح , لكن يُعْطَى الأسماء , الأسماء المُتعلِّقة بالأقوال والأفعال , مِثْل ما قال , من الأفعال و الأقوال .

(وإن لم يعاقب فاعلها إذا لم تقم عليه الحجة وفرق بين كون الذنب كفرا
وبين تكفير فاعله) :

إذا فقيام الحجة وبلوغ الدعوة هذا حكم , هل يُنْفَى أسماء قبله ؟ لا , لا
يُنْفَى.

مثال ذلك : إسم مَثَلًا "مُنافق" فهذا إسم يختلف عن إسم "مُرتد" , فبعض
الناس يَخْلُطُ بينهما في الأحكام , فَيُعْطِي أَحكام المُرْتَد للمُنافق , وهذا
عَلَط , صحيح أَنَّهُمَا اشْتَرَكَا في الكُفْر , كِلَاهُمَا كافر , يأتي رجل مَثَلًا وَيَثْبُتُ
فيه التَّفَاق و يُعْطَى اسم "التَّفَاق" .

ويرى بعض الناس أَنَّهُ أُعْطِيَ إسم "النفاق" و "الكفر" فإذا هو كافر , ثُمَّ
يُعْطِيهِ أَحكام الكُفَّار , فيقول إذا زوجته تَنَفَّسُ مِنْهُ , ولا يَرِثُ ولا يُورَثُ ,
وهذا خَطَأ , لِأَنَّ هذه أَحكام المُرْتَد أو الكافر الأصلي ,

أَمَّا المُنافق فأحكامه تختلف عن المُرْتَد , لأنه لا تَنَفَّسُ العِصْمَة الزوجية
بالتَّفَاق , ولذلك زوجات المُنافقين في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
بَقِيْنَ في عِصْمَة أزواجهنَّ المُنافقين , وعبد الله بن أبيّ بن سَلُول - رأس
التَّفَاق - بَقِيَتْ زوجته في عِصْمَتِهِ , فلا يُعرف أَنَّ النَّبِيَّ أَمَرَ المرأةَ باعتزاله أو
تَرْكِه , فَبَقِيَتْ في عِصْمَتِهِ , وَلَمَّا مات وَرِثَهُ وَرَثَتُهُ .

التَّفَاق لا يقطع الإرث , و لا تنفسخ به العِصْمَة.

فإذاً بعض الناس , إذا سَأَلَكَ مَثَلًا عن إنسان يُصَلِّي أحياناً وَيَتْرُكُ أحياناً , أو
يُصَلِّي بعد خُرُوج الوقت , فهذا كافر صحيح , (بعد خُرُوج الوقت) , لِأَنَّ من

تَرَكَ صَلَاةً وَاحِدَةً مُتَعَمِّدًا حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا كَفَرَ وَ هَذَا بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ , وَنَقَلَ
الإجماع ابن حزم في الْمُحَلَّى , وقال شَقِيقُ : " ما كانوا يَرَوْنَ مِنَ الْكُفْرِ تَرْكُهُ
إِلَّا الصَّلَاةَ " , واضح !.

لَكِنَّهُ إِنْ كَانَ تَرَكَ الصَّلَاةَ , ثُمَّ بَعْدَهَا يُصَلِّي وَيَتْرُكُ , فَهَذَا إِسْمُهُ مُنَافِقٌ , دَخَلَ
حَدَّ النِّفَاقِ , **أَمَّا إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ وَتَبَتَّ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ بِتَرْكِ الصَّلَاةِ , وَشُهِدَ بِهَا ,**
الآن ماذا يُسَمَّى ؟

جواب أحد الطلبة : يُسَمَّى كَافِرًا.

الشيخ : لا , كِلَاهُمَا كَافِرٌ , يُسَمَّى مُرْتَدًّا , فَاخْتَلَفَ الْحُكْمُ , الْآنَ هُوَ مُرْتَدٌ ,
فَنَقُولُ أَنَّ زَوْجَتَهُ الْآنَ (خَلَاَص) , النِّكَاحُ لَا يَنْفَسَخُ , لَكِنَّهُ يَبْقَى مُوقُوفًا إِلَى
انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ , لَكِنَّهَا تَجْتَنِبُهُ , وَلَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ وَلَا يُحَبُّ , وَلَا يُوَالَى , إِذَا
اخْتَلَفَ .

وَأَمَّا الْمُنَافِقُ إِذَا تَبَتَّ نِفَاقُهُ , فَإِنَّهُ يُؤْمَرُ بِالصَّلَاةِ إِذَا مَا صَلَّى , وَيُؤْمَرُ بِالزَّكَاةِ
, وَيُؤْمَرُ بِالْحَجِّ , وَيَخْرُجُ لِلْحَجِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُزَجِّفٌ وَلَا مُخَذَّلٌ .

وَأَمَّا الْمُرْتَدُ فَلَا , بَلْ يُؤْمَرُ بِالْإِسْلَامِ وَلَا يُسْتَعَانُ بِهِ .

إِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَحْكَامُ , وَهَذِهِ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الْغَلَطُ , أحياناً وَ هَذَا
كَثِيرٌ يُخْلَطُ بَيْنَ أَحْكَامِ الْمُرْتَدِّ وَ بَيْنَ أَحْكَامِ الْمُنَافِقِ , فَإِذَا هُنَاكَ فَرْقٌ بَيْنَ
الْأَسْمَاءِ , إِذَا سَمَّيْتَ هَذَا مُنَافِقًا بِالْمُرْتَدِّ , إِذَا الْأَحْكَامُ اخْتَلَفَتْ , فَلَا تُعْطَى
أَحْكَامُ هَذَا لِلَّذِي لَيْسَتْ إِسْمًا لَهُ , وَقُلْتُ لَكُمْ أَيْضًا أَنَّ هُنَاكَ بَعْضَ النَّاسِ
يُلْغِي الْأَسْمَاءَ إِذَا اسْتَعْصَتْ الْأَحْكَامُ , وَبَعْضُهُمْ يُلْغِي الْأَسْمَاءَ إِذَا تَخَوَّفَ أَوْ

**اسْتَعْظَمَ الأحكام , فلا , فالمقصود إذاً من الإخوان هو أن يُدركوا هذا الفَرْق
أو هذا الأمر المُهم .**

ننتقل الآن إلى القسم الثالث , تفضل

القسم الثالث

**كتاب الأسماء التي ليس لها ارتباط بقيام الحجة وتُطلق على من
فعلها ولو لم تقم عليه الحجة**

الشرح:

**نعم , هذا هو القسم الثالث وهو الكتاب الثالث , والكتاب الذي قبله , قلنا
بأنّه للأسماء والأحكام , الآن بدأنا بالأسماء , وبعد أن ننتهي من كتاب الأسماء
, نبدأ بكتاب آخر وهو كتاب الأحكام .**

**الأسماء هنا سوف نذكر أسماء ليس لها ارتباط بالحجة , بمعنى أنّها تُجرى
وتُطلق على شخص ولو لم تقم عليه الحجة , ولو كان جاهلاً ولو كان مُتأولاً ,
فهذه الأسماء التي سوف نذكرها ليس لها ارتباط بالحجة , ومن ثمّ فلا يقول
الإنسان أو يمنع الإنسان من إطلاقها بسبب أنّ الحجة لم تقم ,**

**فيقول : لا تُسمّيه بهذا الاسم لأنّ الحجة لم تقم عليه , هل ذهبت إليه ؟
هل ناقشته ؟ هل أقام عليه أحد الحجة ؟ هل حاوره أحد ؟ هل كان في مكان**

مُتَمَكِّن فِيهِ مِنَ الْحُجَّةِ ؟ فَإِذَا قِيلَ لَهُ : لَا , قَالَ : إِذَا لَا تُجْرَى عَلَيْهِ هَذَا
الاسم ! نقول له : لَا , هذا الاسم ليس له ارتباط بقيام الحُجَّة , فهو اسم لَمَّا
وُجِدَتْ فِيهِ حَقِيقَتُهُ قَامَتْ فِيهِ كَمَا قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَكُونُ بِمَا يُوجِبُهَا
مِنَ الصِّفَاتِ .

وهذا الكتاب و هي الأسماء والأحكام والذي بعده أخذناه بحذافيره من
الفتاوى لابن تيمية في المجلد [20] في صفحة [37-38] , ولذلك هذه سوف
تتكرر معكم كثيراً وهي : الفتاوى [20/38.37] , هي فكرة هذا الكتاب ثمانون
بالمائة منه أخذناه من صفتين فقط لابن تيمية .

و سوف نذكر عشرون إسم تقريباً من الأسماء التي ذكرناها , يعني عشرون
إسم من هذه الأسماء كلها تُطلق على من قامت به , و على من فَعَلَهَا , و
على من اتَّصَفَ بِهَا , و بَعْضُ النَّظَرِ عَنْ كَوْنِهِ قَدْ قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ و لَمْ تَقُمْ
عَلَيْهِ سِوَاءَ كَانُ جَاهِلًا أَمْ لَا ؟ ,

و الباب الأوَّل منه هو عبارة عن مقدمة , قُلْنَا بِابٍ وَسَكَنَّا , وَإِذَا قُلْنَا بِابٍ
وَسَكَنَّا يَعْنِي أَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ أَوْ مَدْخَلٌ , أحياناً نُهْمِلُ إسم الباب , وهذا قليل , و
في مواضع قليلة , وغالباً أَنَّهُ يَكُونُ فِي أَوَّلِ بَعْضِ الْكُتُبِ لِأَنَّهُ مُقَدِّمَةٌ لَهُ .

تفضل ...

11 - باب

قال ابن تيمية : (فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّاهُمْ قَبْلَ الرِّسَالَةِ ظَالِمِينَ وَطَاغِينَ وَمُفْسِدِينَ , وَهَذِهِ أَسْمَاءُ دَمَّ الْأَفْعَالُ , وَالذَّمُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ السَّيِّئَةِ الْقَبِيحَةِ , فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالُ تَكُونُ قَبِيحَةً مَذْمُومَةً قَبْلَ مَجِيءِ الرِّسُولِ إِلَيْهِمْ , لَا يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ إِلَّا بَعْدَ إِتْيَانِ الرِّسُولِ إِلَيْهِمْ لِقَوْلِهِ : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا) .
الفتاوى [20/38.37].

هذا الكلام لابن تيمية حيث قال : (فَإِنَّ اللَّهَ سَمَّاهُمْ قَبْلَ الرِّسَالَةِ ..) :
فأضاف التسمية إلى الله تعالى , فَذَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْمٌ شَرْعِي .
(قَبْلَ الرِّسَالَةِ) : هذا ظرف زمان , يعني قبل قيام الحجة سَمَّاهُمْ بِثَلَاثَةِ
أَسْمَاءَ , قَالَ : " ظَالِمِينَ
وَطَاغِينَ وَمُفْسِدِينَ " , قَالَ : وهذا قبل الرسالة.
قال : " وَهَذِهِ أَسْمَاءُ دَمَّ الْأَفْعَالُ , وَالذَّمُّ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْأَفْعَالِ السَّيِّئَةِ
الْقَبِيحَةِ " :
فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالُ تَكُونُ قَبِيحَةً مَذْمُومَةً قَبْلَ مَجِيءِ الرِّسُولِ □ :
وَتُجْرَى عَلَيْهِمُ الْأَسْمَاءُ .
" لَا يَسْتَحِقُّونَ الْعَذَابَ " : يعني لَا يُعَذِّبُونَ . إِلَّا بَعْدَ إِتْيَانِ الرِّسُولِ إِلَيْهِمْ ,

قال تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا) : "حتى" لانتهاى الغاية ,

"وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا" هذا منطوق الآية , و مفهومه , أي مفهوم المُخالفة ما هو ؟

بعد مجيء الرسول ﷺ يُعَذَّب , إذاً قبل مجيء الرسول ﷺ لا يُعَذَّب , و أمّا استحقاق العذاب فهذا صحيح , فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ لَكُنْهُ لَا يُعَذَّب , ولو عَذَّبَهُ مَا ظَلَمَهُ , لَأَنَّهُ موجود بالفطرة والعقل , لكنَّ الله لَا يُعَذَّب حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا . فتفصّل

...

و هذا النص لعبد اللطيف أخذناه سابقاً قبل قليل .

وقال عبد اللطيف في المنهاج ص316 :

(فيمن يظن ويعتقد أن كلام أهل العلم وتقييدهم بقيام الحجة وبلوغ الدعوة يَنْفِي اسم الكفر والشرك والفجور ...)

هذا هو الشاهد (يَنْفِي اسم الكفر والشرك والفجور) : و لذلك جعلناه بخط أسود غليظ لأنّه هو الشّاهد , فيظن أنّ عدم قيام الحجة وبلوغ الدعوة يَنْفِي إسم الشرك والكفر والفجور ! لا , بل يُسَمَّى مُشْرِك وفُجّار , ويُسَمَّى كافر باعتبار قبل بلوغ الحجة إِذَا وُجِدَتْ أوصافها .

(...يَنْفِي اسم الكفر والشرك والفجور ونحو ذلك من الأفعال والأقوال التي سَمَّاها الشارع بتلك الأسماء).

و قال : (إِنَّ عَدَمَ قِيَامِ الْحُجَّةِ لَا يُغَيِّرُ الْأَسْمَاءَ الشَّرْعِيَّةَ بَلْ يُسَمَّى مَا سَمَّاهُ الشَّارِعُ كُفْرًا أَوْ شِرْكَاً أَوْ فِسْقاً بِاسْمِهِ الشَّرْعِيِّ وَلَا يَنْفِيهِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُعَاقَبْ فَاعْلَهَا إِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ ...)

نعم وَإِنْ لَمْ يُعَاقَبْ فَيُسَمَّى بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ , يُسَمَّى كُفْرًا بِاعْتِبَارِ وَيُسَمَّى مُشْرِكًا وَيُسَمَّى فَاسِقًا , لَكِنْ لَيْسَ الْفِسْقُ الَّذِي يُعَاقَبُ عَلَيْهِ , بَلْ هُوَ فِسْقٌ آخَرٌ , لِأَنَّ الْفِسْقَ هُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْإِعْتِدَالِ , فَمِنْ هَذَا الْبَابِ يُسَمَّى فَاسِقًا , وَ يُسَمَّى مُشْرِكًا , وَ يُسَمَّى كَافِرًا بِاعْتِبَارِ , يَعْنِي كَافِرَ كُفْرِ الشِّرْكِ .

(... وَلَا يَنْفِيهِ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يُعَاقَبْ فَاعْلَهَا إِذَا لَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ , وَفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِ الذَّنْبِ كُفْرًا وَبَيْنَ تَكْفِيرِ فَاعِلِهِ) .

ثُمَّ الْبَابُ الَّذِي بَعْدَهُ نَتَنَاوَلُ أَوَّلَ هَذِهِ الْإِسْمَاءِ .

طَبَعًا انْتَهَيْنَا , انْتَهَيْنَا الْآنَ , فَتُعْطَى الْمَجَالُ لِأَسْئَلَتِكُمُ الْمُفَصَّلَةَ , وَ لَكِنْ قَبْلَ ذَلِكَ .

الآن سَوْفَ نَبْدَأُ بِأَعْظَمِ إِسْمٍ وَهُوَ إِسْمُ الشِّرْكِ , هَلْ يَلْحَقُ إِسْمُ الشِّرْكِ قَبْلَ الْحُجَّةِ أَمْ لَا ؟ , هَلْ يَلْحَقُ إِسْمُ الشِّرْكِ الْجَاهِلُ ؟

هَذَا مَا سَوْفَ نَذْكُرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ , تُطِيلُ فِيهِ نَوْعًا مَا لِأَهْمِيَّةِ هَذَا الْبَابِ .

وَ الْآنَ نَتْرِكُ الْمَجَالُ لِأَسْئَلَتِكُمْ إِذَا كَانَ هُنَاكَ سَوْأَلٌ .

أسئلة الطلاب في الشريط الثاني

س1/ :-؟

ج / لا شك أن معرفة التكفير لا بد منه , لا يمكن أن يكون إنسان مُعتني بالتوحيد إلا ويكون عنده تكفير , والتكفير هو نصف التوحيد "لا إله إلا الله" , "لا إله" نفي ومن أعظمها لا بد , لكنه تكفير بحق , إنما المرجئة هم الذين ينفون التكفير مُطلقا اليوم , يقولون ويدعون لهجر التكفير ولا يفصلون في التكفير بحق أو غير حق , كلُّ التَّكفير يقولون اتركه , اتركه بس الكلام هذا , هذا من مسالك المرجئة.

س2/.....؟

ج/ أي بعض الأسماء لا يلحقها الأحكام إلّا إذا ارتبطت بشيء آخر , وبعض الأسماء يلحقها , فإسم الشرك يلحقه أحكام , فلا يُستغفر له - أي للمُشرك - , وهذا حُكم , ولا يُنكح , ولا يُدعى له , لكنّه لا يُعَذَّب , حكم التعذيب ... لا , حتّى تُقام عليه الحجة , فإسم الشرك لحقه بعض الأحكام , فلا يُستغفر له , و لم يُلحَقه التعذيب وهو حُكم حتّى تُقام عليه الحجة , وهكذا , وإسم الشرك يَتَنَوَّع .

س3/ من لم يُصَلِّ ولكنّه يُظهر للناس أنّه يُصَلِّي , إذا قام الناس يُصَلُّونَ , قام فصَلَّى , وإذا خفيَ عن الناس ترك الصلاة.؟

ج/ هذا نفاق , طبعاً تارك الصلاة إن كان يترك ويفعل , أو يترك خفية ,
ويُظهر للناس أنه يُصَلِّي فهذا مُنافق , كافر و مُنافق , وإن تَرَكَ الصَّلَاة وقيل
له : صَلِّ , قال : لا , لن أَصَلِّي , هذا كافر و مُرتد , هذا مُمتنع , لأنه ما يعتذر
عن ذلك , ولو قامت عليه البَيِّنَةُ ما اهْتَمَّ , هذا مُرتد , ففَرَّقُ بين هذا وهذا ,
صحيح أن السبب واحد وهو تَرْكُ الصَّلَاة , لكن فيه صفات صَاحِبَتْ تَرْكُ الصَّلَاة
هناك , تختلف عن صفات ترك الصلاة هنا , والأسماء كما قال ابن تيمية
بحسب مُوجباتها و صفاتها .

الرجل الذي أتى امرأة وزناً بها , و أَخَذَهَا من الشارع بالقُوَّة وزناً بها

ورجل تَوَاعَدَ مع امرأة وزناً بها

الفعل واحد وهو الزَّنا , لكن الصِّفَات تختلف.

فالأوَّل أَخَذَهَا جَبْراً , هذا ماذا يُسَمَّى ؟

الجواب : يُسَمَّى مُحَارِب . اختلف الإسم

و الثاني الذي أَخَذَهَا بِرِضَاهَا خُفِيَّة وَقَعَلَ بها , هذا يُسَمَّى زَانِي , فاختلف هنا
, ذاك مُحَارِب , وَعُقُوبَةُ هذا , تختلف عن عقوبة هذا .

الذي أَخَذَهَا خُفِيَّة بِرِضَاهَا وَقَعَلَ بها , يُنْظَر هل هو مُحْصَن أو لا ؟

والذي قَعَلَ بها قُوَّةً و جَبْراً وَعَصَبَهَا , هذا لا يُقَصَّل فيه هل هو مُحْصَن أو لا ,
فهذا يختلف , مع أن الزنا واحد , و تختلف الصفات , الصفات تختلف , وإِذَا
اختلفت الصِّفَات اختلفت الأسماء , وإِذَا اختلفت الأسماء قد تَتَنَوَّعُ الأحكام .

س4/ قول ابن تيمية؟

ج / أكثر الأسماء والأحكام تجتمع بعد الحجة ، والغالب أنه بعد الحجة تلتقي جملة كبيرة من الأسماء ، بعد الحجة يُسمَّى مُشرك ، ويُعاقب ، ويُقتل ، ويُعَذَّب ، ولا يُنكح ، ويُعطى الأسماء بعد الحجة ، فيُجمَع بينهما جَمْع كبير بعد الحجة ، أمّا قبل الحجة قد تَجْتَمِع ويُفَرَّق بينهما ، فيُقال هو مُشرك ولا يُعَذَّب ، بعد الحجة يُقال مُشرك و يُعَذَّب ، هنا اجتمعت ، هذا قَصْدُهُ ، والمسألة أغلبية ليس تفصيلية ، يعني قد يخرج منها أشياء بسيطة ما يضر .

بالنسبة للمُشرك إذا كان عائشاً بين المُسلمين خلاص ، فقد قامت عليه الحجة ، فتَجْتَمِع الأسماء والأحكام. لكن إن كان يعيش في بادية بعيدة ، رجل يعيش في بادية بعيدة ، وهو يذبح لغير الله ، باعتبار الاسم فهو مُشرك ، فهل يُقتل ؟

الجواب : لا ، حتّى تُقام عليه الحجة.

طيب ، هل أحد لديه سؤال ؟

"يا أيُّها الذين آمنوا و أطيعوا الله و رسوله" ، هل يدخل العاصي و المُنافق في الآية ؟

نعم أمور بالطاعة ، فالعاصي إذا سمِعَ "يا أيُّها الذين آمنوا" ... "يا أيُّها الذين آمنوا" أن كانت بعدها أحكام ، هذه يدخل فيها العاصي و المُنافق إذا كان أمر أو نهى أو حُكْم ، و إن كان بعدها وَعْدُ بالجَنَّةِ أو ثناء ، هذه ما يدخل فيها الظالم و لا المُنافق ، لأنَّ المُنافق و العاصي مأمور ، المُنافق مأمور بالأحكام

لأنَّه مؤمن في الظَّاهر. و لذلك يُؤمر بالأحكام الظاهرة.إذا يأكل رمضان مثلاً ,
فيُقال هذا مُنافق و يُعاقب عليه , إذا زَنَا يُعاقب على الزنا .

"يا أيها الذين آمنوا" إذا كان بعدها أمر أو نَهْي , فهذه يدخل فيها العموم ,
أما إذا كان وَعْد والجَنَّة و ثناء , هذه لا يستَحِقُّها إلى السابق و المُقتصد

و بهذا نكون قد انتهينا , لأنَّ الوقت انتهى.

و صلَّى الله على نبيِّنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين .

أسأل الله أن يُوفِّقنا و إيَّاكم , أنْ يُلهمنا السداد و الرشـد و العلم النافع و
العمل الصالح.

و صلِّ و سلِّم و بارك على نبيِّنا محمَّد و على آله و صحبه أجمعين .